

2024 / 14 .

واردات عدد
20 فيري 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون

يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي

الفصل الأول : إسناد بطاقة عاملة في اقطاع الفلاحي تسلم من المندوبية الجهوية للفلاحة.

الفصل 2 : تتمتع صاحبة هذه البطاقة بالتغطية على الأمراض المهنية وحوادث الطريق التي تكتسي صيغة شغلية والحق في التمتع بطريقة منخفضة في التنقل في خطوط النقل العمومي.

الفصل 3 : يرخص لكل فلاح أو فلاحين أو مستثمر أو مستثمرتين في القطاع الفلاحي التمتع برخصة صنف نقل العملة الفلاحين على أن تكون مساحة الأرض لا تقل عن 20 هكتار سقوي.

الفصل 4 : دعم الفلاحين أو المستثمرين في القطاع الفلاحي المتمتعين برخصة صنف نقل العملة الفلاحين بقروض موسمية تحفيزية وتسهيلات في الدفع.

الفصل 5 : ضبط مساهمة الفلاح أو المستثمر في القطاع الفلاحي في التغطية الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي بنسبة 80 % والدولة بنسبة 20%.

الفصل 6 : تضبط وزارة التشغيل والتكوين المهني أجر وساعات العمل للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي.

الفصل 7 : تحديد المسؤوليات في الرقابة والمتابعة من قبل الهياكل التالية :

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
- وزارة التشغيل والتكوين المهني،
- وزارة الداخلية،
- وزارة الشؤون الاجتماعية،
- وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

2024 / 14 .

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي

أمام الدور الفاعل للمرأة في القطاع الفلاحي والتي تشتغل خارج الأطر القانونية حيث تقدر نسبة العاملات في القطاع الفلاحي أكثر من 600 ألف امرأة تمثل حوالي 20% من نسبة العمال في القطاع الفلاحي بصفة عامة 4% منهم فقط من له ملكية الأرض و17% عاملات بصفة دائمة.

وأمام تفشي ظاهرة البطالة أصبح حتى صاحبات الشهادات العليا يشتغلن في القطاع الفلاحي واللاتي يتنقلن في وسائل نقل غير مؤمنه ولا تتوفر فيها أدنى مقومات السلامة، إضافة إلى ساعات العمل الطويلة والأجر الزهيد بالإضافة إلى تعرضها إلى كل أشكال التحرش والدوس على الكرامة وأمام قساوة الحياة والفقر تمتطين شاحنات الموت لضمان قوت أبنائهم وتوفير لقمة العيش.

فجاء قانون 51 لسنة 2019 المؤرخ في 11 جوان 2019 والمتعلق بإحداث صنف نقل العملة والفلاحين إلا أنه بقي حبرا على ورق ولم يجد استجابة باعتباره جاء كردة فعل على حادثة نقل العاملات الفلاحيات بمعتمدية السبالة من ولاية سيدي بوزيد سنة 2019 والذي راح ضحيته 12 امرأة و20 جريح ولم يكن هناك تفكير عميق في قضية المرأة العاملة للقطاع وغياب رؤية ومقاربة شاملة تضمن حق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي.

وبقي حتما يترواح بين الحق المسلوب والواجب المحتم عليها بين واقع مرير وأمل منشود.

2024/14 .

واردات عدد.....
20 فيري 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2024/14.








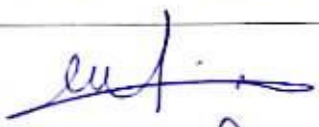






قائمة النواب المبادرين

بمقتراح القانون التعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي

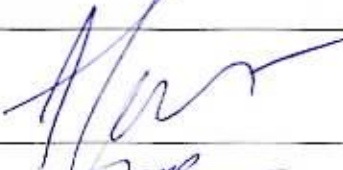
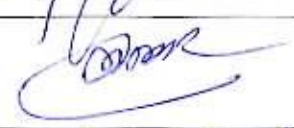
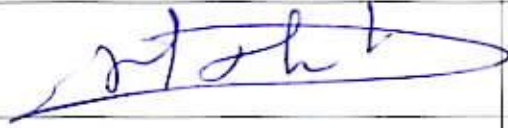
واردات عدد

20 فيفري 2024

مجلس نواب الشعب
مكتب الضميمة المركزي

العدد الرتبي	الاسم واللقب	الإمضاء
.1	جلال الخديصي	
.2	نزار الهديوي	
.3	عبد العزیز سعیداني	
.4	عماد الدين سهدي	
.5	رجاء المعشاي	
.6	عادر حياض	
.7	محمد أحمد	
.8	فاتن النصيبي	
.9	حسي باعلي	
.10	مريم الشريف	
.11	أيمن نظرة	
.12	آمار المود	
.13	نبيل سامدي	
.14	عيد الحافظ الوحيشي	

2024/14

العدد الرتبي	الاسم واللقب	الإمضاء
.15	حاتم بياع	
.16	الناصر المشنوق	
.17	سه تابت	
.18		
.19		
.20		
.21		
.22		
.23		
.24		
.25		
.26		
.27		

2024/14
واردات عدد.....
20 فيري 2024 B
مجلس نواب الشعب
مكتبه القبطية المركزي

2024 / 14 .

باردو في 20 فيفري 2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله صالح الخديوي

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله الناصري الدين بنسوف في

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في 20 فيفري 2024

2024/174

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
.....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله آمال المراد

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

..... من **ميسر التشريعات**

إني الممضي (ة) أسفله

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله يحيى المشايخ
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

يحيى المشايخ

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبيى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله عادل ضياحي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء
فاتن النصيبي


باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024714

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
.....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024 / 14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله
..... عبد الحافظ الوجيهي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي	عنوان مقترح القانون
7 فصول	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 20 فيفري 2024

2024/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
إني الممضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بحق المرأة العاملة في القطاع الفلاحي
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	7 فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء